العلاقات الدولية والسياسة الدولية، انتقل النظام من موقع عدم الانحياز والحياد الايجابي والتعاون الوطيد مع حركات التحرر وقوى السلم والاشتراكية في العالم، كما كانت قائمة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، الى موقع التحالف مع الامبريالية الأميركية ومعاداة حركات التحرر العالمي ودول المنظومة الاشتراكية، وبشكل خاص الاتحاد السوفياتي. وقد كان طرد الخبراء السوفيات الذين كانوا يقدمون المساعدات التقنية والعسكرية لمصر في نضالها الوطني والبناء الداخلي، ومن ثم التعمد في تخريب علاقات مصر بالدول الاشتراكية هما من أبرز المقدمات على التغيير في مواقع النظام وتحالفاته، داخلياً وعربياً ودولياً. فبعد ذلك بفترة وجيزة، وبعد سياسة تنويع مصادر السلاح واقامة علاقات متوازنة مع مختلف القوى، أصبحت علاقات نظام السادات تقوم بشكل أساسي وأولي مع الدول الرأسمالية والامبريالية الغربية، في الوقت نفسه الذي يتم فيه اضعاف معظم العلاقات مع الدول الاشتراكية وشلها باستثناء رومانيا والصين. وقد عبرت علاقات نظام السادات مع الغرب عن نفسها بسماح السادات باعطاء تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات والأساطيل البحرية الأميركية، وكذلك السماح لقوات التدخل السريع الأميركية باجراء مناوراتها على الأراضي المصرية، وبمشاركة جيش النظام في هذه المناورات، كما تم تقديم قواعد للجيش الأميركي في مصر (رأس بناس).

ان هذه التطورات التي شهدتها مصر، اقتصادياً وسياسياً، والتي ذكرنا عناوين سريعة لها، لم تكن معزولة عن التطورات التي شهدتها المنطقة عموماً، بل هي مترابطة ترابطاً شديداً معها؛ ولا شك أنها شكلت مجموعة العوامل المادية الأساسية التي أدت الى توقيع اتفاقات كامب ديفيد.

فما هي أهم هذه العوامل؟

أولاً: الثروات النفطية وتأثيراتها الطبقية والاجتماعية والاقتصادية في بلدان النفط نفسها، وفي بعض البلدان العربية المحيطة، وفي المنطقة بشكل عام.

فبعد عام ١٩٧٣ بشكل خاص وارتفاع أسعار النفط، تدفقت على المنطقة العربية كميات كبيرة من الرساميل كثمن لمادة النفط. وبعملية حسابية بسيطة، سيجد الإنسان نفسه أمام مدخولات تصل الى ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار كل عام.

والسؤال الآن هو: هل يمكن أن تبقى مثل هذه الثروات دون أن تحدث تأثيراتها الكبيرة على الوضع الاقتصادي والطبقي والاجتماعي في المنطقة؟

صحيح أن قسماً من هذه الثروات يتحول الى أرصدة في بنوك المراكز الامبريالية تستخدم في تطوير آلية النظام الرأسمالي وتجديد حيويته. وصحيح أيضاً أن قسماً آخر يستهلك في شراء الأسلحة، بهدف قهر الجماهير من ناحية، وتنشيط عملية عسكرة الانتاج في البلدان الرأسمالية، كأحد الحلول التي تلجأ اليها الامبريالية في مواجهة أزمتها الاقتصادية، ولكنه صحيح أيضاً أن قسماً من هذه الثروات يبقى في البلدان البترولية نفسها ويتسرب منها الى البلدان المحيطة والى المنطقة بشكل عام، ويحدث مجموعة تحولات طبقية واجتماعية واقتصادية لم يعد من الصعب ملاحظتها ورصدها.

ان تبعية العجلة الاقتصادية في بلدان النفط للعجلة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، تجعل من بورجوازية هذه البلدان بورجوازية تابعة وغير قادرة على استثمار هذه الأموال،